مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 88 (من 11 إلى 18 أكتوبر 2014)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 3

أمريكا وبداية نقض الاتفاقية الأمنية مع أفغانستان

- رسالة الهجوم الأخير على المدنيين 4
- استمرار الهجمات الباكستانية 5
- موقف الحكومة الجديدة 6

الحكومة الأفغانية الجديدة... فرص وتحديات

- السلام والأمن 8
- الأزمة الاقتصادية 9
- الإدارة الحسنة 10

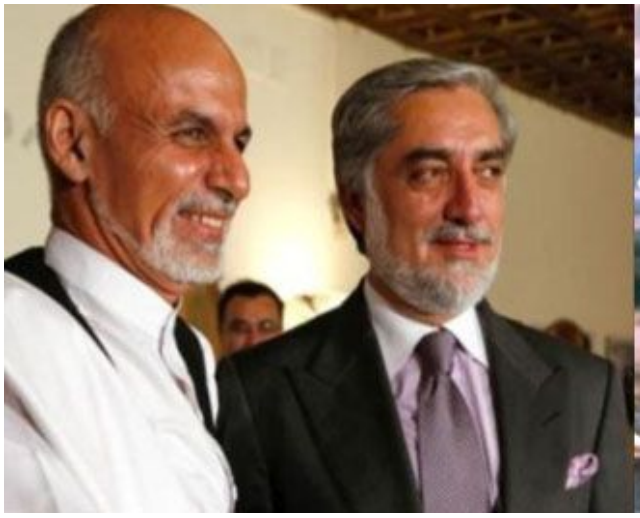

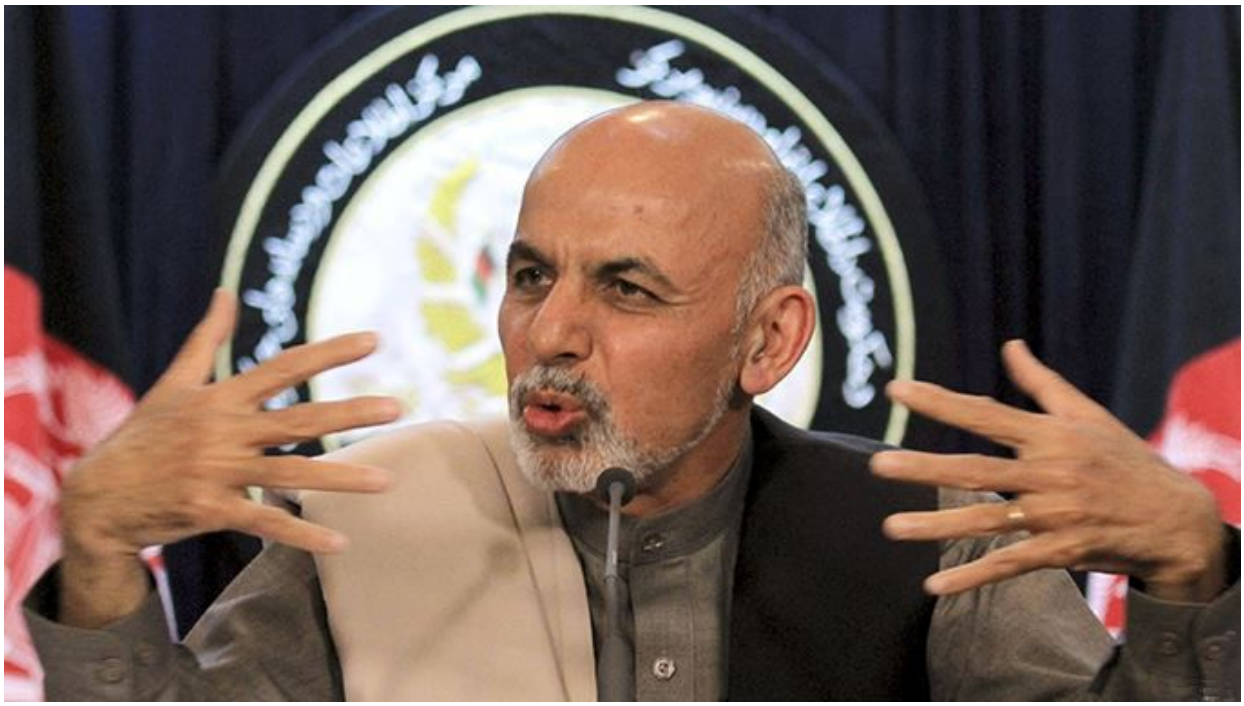

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، مناقشة تصاعد وتيرة الهجمات الصاروخية الباكستانية على المناطق الشرقي في أفغانستان بعد توقيع الاتفاقية الأمنية الثنائية من قبل الحكومة الأفغانية الجديدة بزعامة د.أشرف غني أحمدزاي، كما نناقش قتل المدنيين الأفغان من قبل القوات الأمريكية الجوية، وتحتوي الورقة على تحليل الفرص والتحديات الموجودة أمام الحكومة الأفغانية الجديدة.

مع أن بعض الأفغان عقدوا آمالا على توقيع الاتفاقية الأمنية، بأنها ستخلص البلد من تدخلات الدول الجارة، ولكن بعد مضي ثلاثة أسابيع تقريبا من توقيعها، أقلق نقضُ الجانب الأمريكي مفاد هذه الاتفاقية عددا من أعضاء مجلس الشيوخ الأفغاني ومعهم شريحة شعبية واسعة. بعد حادث قتل المدنيين من قبل القوات الأمريكية وتصاعد الهجمات الصاروخية الباكستانية على الأراضي الأفغانية، يظهر من صمت الحكومة الجديدة، أن موقفها الضعيف هذا سيجعل أمريكا أكثر جرأة على نقض مفاد الاتفاقية في المستقبل أيضا. وأما قتل المدنيين من قبل القوات الأمريكية في هذه الفترة فما هي دلالاتها ورسائلها وتحدياتها المستقبلية؟

من جانب آخر، إن قضية الفرص والتحديات الموجودة أمام الحكومة الجديدة، وكيفية استغلالها للفرص ونوعية مواجهتها للتحديات أمر لافت لكثير من الأفغان. وأما بالنسبة للأمن والسلام فإن التحديات السابقة لا تزال على مكانتها، وليس معلوما إلى حد اللحظة الموقف الذي ستتخذه الحكومة الجديدة. تمت مناقشة هذه الأمور في هذه الورقة التحليلية، وإليكم التفاصيل:

أمريكا وبداية نقض الاتفاقية الأمنية مع أفغانستان

لتوقيع الاتفاقية الأمنية، اشترط الرئيس الأفغاني الأسبق حامد كرزاي، أن تتوقف عمليات القوات الأجنبية على المدنيين الأفغان. ولكن عندما تم توقيع الاتفاقية، عاجلا دون آجل، من قبل الحكومة الجديدة بزعامة أشرف غني أحمدزاي، ودون أي اهتمام بشروط السيد كرزاي أو بشروط مجلس الأعيان الاستشاري بخصوص الاتفاقية، أفقد الأمرُ أملَ أي واحد كان يأمل خيرا من الاتفاقية.

بعد توقيع الاتفاقيات مع أمريكا والناتو، ببضعة أيام فقط، نفّذت القوات الأمريكية في مركز ولاية بكتيا، من دون أي تنسيق مع المسؤولين المحليين، عمليات جوية أدّت بحياة طفل و9 من المدنيين، وأكد شهود عيان ومسؤولون محليون أن القتلى كانوا مدنيين. واحتجاجا على الهجوم خرج سكان المنطقة في مظاهرة حاشدة وأخذوا معهم الجثث إلى مقر الحكومة المركزية، وطلبوا من الحكومة توضيحا بشأن القضية. وفي حادث آخر، وفي ولاية لغمان في مديرية "علي شنج" نفّذت طائرة أمريكية بلاطيّار هجوما على أربعة مدنيين كانوا يعملون على إعمار جسر، فلقوا جميعا مصرعهم. وفي ننكرهار أيضا قُتل مدني في هجوم مماثل.

والمثير للحيرة أن هذه القوات الأجنبية لم تستجب لطلب القوات الأفغانية مساعدة جوية في ولاية سربل، وفي النهاية قُتل 22 من عناصر الجيش الأفغاني وجُرح 17 وأُسر 6 آخرون، وبقيت القوات الأجنبية مع ذلك مكتوفة اليد.

رسالة الهجوم الأخير على المدنيين

إن القوات الأمريكية تستخدم هذا النوع من الهجوم كوسيلة للوصول إلى أهدافها، وهي ليست قضية من البساطة بمكان يمكن اعتبارها حدث خطأ، أو أن يقال إن المستهدفين كانوا من المعارضة المسلحة.

كلما يسبب القصف قتل المدنيين، يتم الاكتفاء بالتنديد أو باعتبارها خطأ فقط، حتى في بعض الأحيان لم يتم تقديم اعتذار بارد أيضا، بل قيل إن المستهدفين كانوا من المعارضة المسلحة. إلى جانب ذلك وفي أحيان كثيرة أخرى نفّذت القوات الأجنبية عمليات على القوات الأفغانية، وحسب العادة اعتبرتها خطأ حدث من دون قصد.

عندما يتم قتل المدنيين أثناء القتال فإن سببه واضح، ولكن قصف المناطق السكنية المدنية، فلها رسائل أخرى.

إن القوات الأمريكية وعبر العمليات الأخيرة، التي حدثت بعد بضعة أيام من تشكيل الحكومة الجديدة من توقيع الاتفاقية الأمنية، أرسلت إلى الحكومة الأفغانية الجديدة رسالة تقول إن مثل هذه الاتفاقيات لا توقف تلك القوات عن غطرستها وأنها ستعمل في المستقبل ما تشاء.

يبدو من موقف الأطراف الأجنبية المشاركة في حرب أفغانستان، أنه ومثل ما مضى في 13 سنة من قتل القوات الأجنبية لعشرات ومئات المدنيين العزّل، فإن ذلك سوف يستمر في المستقبل ما دامت هذه القوات باقية في أفغانستان.

في 13 سنة مضت، أصبح قصف بيوت الأفغان وقتلهم الجماعي أمرا اعتياديا للقوات الأجنبية، وكثير من المحللين يرون أن القوات الأجنبية تقوم بذلك عمدا وبهدف توسيع الفجوة بين الشعب والحكومة في أفغانستان. مع أن البعض علّق آمالا على الحكومة الجديدة وتوقع إصلاحات، إلا أنه إذا استمر هذا السلوك الأجنبي الاعتدائي الشرس في السنوات القادمة، فإنه سيثير الأفغان شيئا فشيئا على الحكومة، لأن مثل هذا السلوك للقوات الأجنبية عزز صفوف المعارضة المسلحة منذ سنوات ماضية أيضا.

ولكن بشكل عام فإن الأفغان في المستقبل، ومثل ما تقدم في 13 سنة الماضية، سيذهبون ضحية لهذه اللعبة المميتة، وهي ما تقوم بها الحلقات الاستخباراتية الأجنبية من أجل أهدافها السياسية، وتقوم وسائل الإعلام الغربية ووسائل الإعلام العملية في الداخل بترويج معكوس بخصوصها.

بالنظر إلى مواقف وأعمال القوات الأجنبية الموجودة في أفغانستان، ندرك أن أمريكا والناتو لا تريدان استقرارا لأفغانستان، بل يريدان تغيير نوعية القتال. ففي المستقبل ستستقر القوات الأجنبية في قواعدها، ولكن الأفغان سوف يبقون في مرمى تلك الهجمات الأجنبية، وسوف تلجأ تلك القوات إلى استخدام تلك الوسيلة للنيل إلى أهدافها.

استمرار الهجمات الباكستانية

هو مسلسل قتل الأفغان، يستمر من جانب بفعل التفجيرات، والقصف العمدي للقوات الأجنبية والهجمات الأخرى، ومن جانب آخر بفعل القصف الصاروخي الذي تقوم به القوات الباكستانية والتي سببت خسائرة كبيرة في الأرواح والأموال في ولايتي كونر ونورستان.

وتمثلَ موقف الحكومة السابقة تجاه هذه الهجمات في التنديد بها وحسب، ولكن بعد تشكيل الحكومة الجديدة وتوقيع الاتفاقية الأمنية، توقع بعض الأفغان أن توجد هناك صيانة للأراضي الأفغانية أمام الاعتداءات الخارجية.

بعد توقيع الاتفاقية، وبعد قصف الأراضي الأفغانية بمئات من الصواريخ الباكستانية، أظهر عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأفغاني قلقا تجاه التعهدات الأمريكية في هذه الاتفاقية وبأنها تبقى حبرا على الورق، واعتبروا الاتفاقية سببا لتدهور الوضع الأمني أكثر فأكثر في البلد. وعلى حد تعبير هؤلاء إن هذه الاتفاقية إن لم تجلب أستقرارا وسلاما لأفغانستان فبماذا تنفع الأفغان؟

بعض الأفغان كانوا يؤيدون توقيع الاتفاقية من أجل وضع حد على تدخلات الدول الجارة وعملياتها العسكرية، ولكن تزامنَ توقيع الاتفاقية مع تصاعد الهجمات الصاروخية الباكستانية على المناطق الشرقية في البلد، وفي يوم واحد قُصفت ولاية كونر ب75 صاورخا في مناطق مختلفة. أ ليست هذه الهجمات أجنبية؟

الحقيقة أن أمريكا والناتو لا يريدان إحلال السلام في أفغانستان، وأنهما يغضان الطرف عن هجمات باكستان على الأراضي الأفغانية بل يرفعان الإشارة الخضراء أيضا، وكل ذلك يؤكد أن أمريكا وباكستان يد واحدة وتعملان معا لإطالة الأزمة الأفغانية.

من جانب آخر، تريد أمريكا أن تنفذ برامجه الاستعمارية في المنطقة وتجبر الأفغان على قبول مطالبها، وذلك بمساعدة حلفائها كباكستان وتحت غطاء ما يُسمى بالحرب على الإرهاب. ويكون هدف هؤلاء تنفيذ استعمار جديد وعبر أساليب جديدة في المنطقة.

موقف الحكومة الجديدة

فور حلفه رئيسا للبلد، وبعد أن أصدر قرارات جادة وفورية بخصوص بعض الإصلاحات، وبعد أن تم توقيع الاتفاقية مع أمريكا، توقع بعض الأفغان أن الحكومة الجديدة ستتخذ موقفا واضحا تجاه القوات الأجنبية. ولكن مع تصاعد الهجمات الصاروخية الباكستانية، وقتل القوات الأجنبية للمدنيين، وباعتراف من المسؤولين الأفغان أنهم كانوا مدنية، وأنها لم توجد أي مجموعة مسلحة في المنطقة، وبعد ذلك كله، صمت الرئيس الجديد تجاه هذه القضية يُظهر أن موقف الحكومة الجديدة سيكون أضعف.

يرى المراقبون أن تعهدات أمريكا بخصوص تدخلات الدول الجارة واعتداءاتها غير ملزمة، وعلى أساس المادة الثانية منها قد سُمح لأمريكا بالعمليات العسكرية، ولذلك لا يمكن على الجانب الأفغاني أن يضع ضغوطا على أمريكا، وربما لنفس السبب لا تستطيع الحكومة الأفغانية أن تقنع أمريكا بموقفها فأثار الصمت على الصوت.

والآن ينبغي أن يُسأل من وقّع الاتفاقية ومن أيّد توقيعها من أجل التخلص من هجمات الدول الجارة، لماذا لم تخلّص هذه الاتفاقية الشعب الأفغاني من هجمات باكستان؟ ولماذا لم تتخذ أمريكا أي موقف تجاه باكستان بخصوص هجماتها الصاروخية على

أفغانستان؟ ولكنها حقيقة واضحة أن أمريكا لا تريد أبدا أن تدافع عن شعب أفغانستان، ولا ترى في ذلك مصلحة ذاتية لنفسها أيضا. إن أمريكا وقّعت الاتفاقية من أجل مصالحها الذاتية وستنفذ تلك الجزئية منها التي تنفع أمريكا.

ولو تطلب الحكومة الأفغانية شيئا من أمريكا بخصوص الهجمات الباكستانية، فإنها لا تقبل طلب أفغانستان ولا تتخذ موقفا مناهضا لباكستان، ولكن أفغانستان حال نقض مفاد الاتفاقية من قبل أمريكا لا تستطيع، بناءً على هذه الاتفاقية الأمنية بين البلدين، أن تشكو إلى أي محكمة دولية أو أن تشارك القضية مع جهة ثالثة للوساطة، كما لا تستطيع إلغاء الاتفاقية أيضا، لأن إلغائها يطلب إخطارا مسبقا للجانب الآخر قبل عامين. وهكذا تبقى أفغانستان تدور في فلك تدخلات الدول الجارة وهجماتها، كما لا تستطيع إقناع أمريكا بأي موقف.

الحكومة الأفغانية الجديدة... فرص وتحديات

في حفل تنصيبه رئيسا للبلد، ألقى د. أشرف غني أحمدزاي كلمة مليئة بالآمال للشعب الأفغاني، ولخّص برامجه لجميع المجالات، وكانت كلمته تدل على حسمه للإعمار الشامل وحل أزمات البلد. فهنا ندرس مشاكل عدة ينبغي أن تكون على صدر قائمة أولويات الحكومة الجديدة، وهي تُعتبر فرصا ذهبيا، كما هي تحديات تواجه الرئيس الأفغاني الجديد:

السلام والأمن

إن أشد ما يحتاجه الأفغان هو السلام والأمن، فإن أكثر من 95% من أضرار الحرب لحقت بالأفغان، وكل يوم تفقد الأسر الأفغانية أعضائها، وهناك من يفقد روحه وآخر أعضاء بدنه. المتضرر من قتل عناصر حركة طالبان هو الأسرة الأفغانية، كما أن المتضرر من قتل عناصر الجيش الأفغاني هو الأسرة الأفغانية نفسها. ولا يمكن استمرار الأعمال العمرانية حال استمرار الحرب والقتل، فإن بناء العمارة من جانب ودمارها من جانب آخر لا يؤديان إلى تمامها أبدا. وفي الحرب لا يبقى احترام للكفاءات والخبرات العلمية، بل الضرورات الحربية توسع نطاق الفساد، وتأكل الأموال أكلا شرسا، فيما يمكن استغلال ذلك في الأنشطة العمرانية حال وقوف الحرب.

تكلم الرئيس الأفغاني الجديد في كلمته عن السلام والأمن، ولكن دون أن تظهر علائم السلام أو أي اهتمام به، وكانت حكومة كرزاي أيضا تتحدث عن السلام، وأحدث المجلس الأعلى للسلام، إلا أن هذا المجلس لم ينجح في إنهاء الحرب الدائرة، رغم ما صرف في ذلك من ميزانية كبيرة. وكان السبب الرئيسي وراء فشله أنه لم يتعامل كجهة محايدة، بل ناصر الموقف الحكومي. والسبب الثاني أن محاولات السلام بدلا من أن تُجرى مع قادة حركة طالبان تمثلت في ترغيب مقاتلي الحركة لمغادرة القتل إزاء تنازلات مادية. وهناك من سلّم سلاحه لمرات عديدة من أجل أن يحصل على مبالغ مادية. وهذه السياسة التي نهجها المجلس

الأعلى للسلام أثار غضب قادة حركة طالبان، وهو أمر أدّى بحياة البروفيسور برهان الدين رباني. وفي الصعيد نفسه تم افتتاح مكتب قطر لحركة طالبان بهدف محادثات السلام مع طالبان، ولكن لم يحصل أي تطور في الأمر، إنما اقتصر الأمر على استغلال دعائي فحسب. واستمرت الحكومة في سياستها القتالية مع حركة طالبان ونفّذت عمليات عسكرية واسعة ضد الحركة، ومن جانبها نفّذت حركة طالبان سلسلة من التفجيرات في مناطق مختلفة في البلد، وهو ما سبب خسارة كبيرة للشعب الأفغاني.

فمن الأهمية بمكان معرفة كيفية تعامل الرئيس الأفغاني الجديد مع عملية السلام، إن كان سيحاول إيجاد جهة محايدة للوساطة ولتمهيد الطرق نحو تقريب وجهات نظر الجهات المخالفة المقاتلة، وذلك للوصول إلى ميثاق وطني متفق عليه، تنتهي بموجبه الحرب وتتشكل حكومة الوحدة الوطنية بالمعنى الحقيقي لها؟ أم أنه سيكرر السياسة السابقة الفاشلة، وهي سياسة الاتكاء على الحرب من جانب وترغيب عناصر طالبان لمغادرة القتال إزاء المبالغ المالية من جانب آخر.

لقد أثبتت هذه السياسة أنها فاشلة، ولكن الخيار الأول قد يؤثر. وذلك إذا يجتمع أناس عقلاء ذوو صداقة وأمانة في مثل تلك الجهة، ويتم تجديد النظر في كيفية التعامل، دون الاكتفاء بتغيير الرموز، بل يتم تشكيل مجموعة تتمتع باحترام جميع الجهات المخالفة ويمكنها الوصول إلى كل تلك الجهات، وتقريب وجهات نظر بضعها إلى البعض، وتبذل هذه المجموعة في ذلك قصارى جهدها، وتجمع فيئات مختلفة من الشعب حولها وتشكل مركزا مؤثرا للسلام.

الأزمة الاقتصادية

إن أفغانستان بلد غير قادر على توفير ميزانيتها السنوية التي تبلغ خمس مليارات دولار من دخلها الذاتي. من جانب آخر بلغت البطالة في البلد مداها، ولا يحصل 80% تقريبا من المؤظفين والعملاء على دخل يكفي لضروریاتهم. لا يوجد هناك أي توازن بين الاستيراد والتصدير، فأفغانستان تستورد أكثر من 80% من احتياجاتها من خارج البلد. توزع منظمة الأمم المتحدة المواد الغذائية لثلاثة ملايين من الأفغان. صناعة البلاد متوقفة منذ مدة، ونموها بطيء جدا. يتخرج سنويا من الجامعات الأفغانية ما يقارب 50 ألف طالب دون تواجد فرص عمل مناسبة لهم. وفي أرجاء البلد لا توجد خدمات صحية لازمة، وأعداد كبيرة من الأفغان يفقدون حياتهم من أجل ذلك. في كثير من المناطق لا يوجد ماء صحي للشرب وهو ما يؤدّ دوما إلى انتشار الأمراض المختلفة بين الشعب. إضافة إلى ذلك سبب استخدام الأسلحة الكيمائية، انتشار الأمراض وازدياد الإصابة بالسرطان. كل هذا ولم تتمكن الحكومة من إنماء مواردها المالية، وأما مناجم أفغانستان فتتم سرقتها، ولا تصل أموال الحكومة، بيت المال.

إن أمة لا تملك خبزها، لا تعيش كريما بين الأمم كما لا تعيش حرّة مستقلة. وإن الأفغان إن يريدوا عيشا محترما بين الشعوب عليهم أن يعملوا على إنماء اقتصادهم. وقد علّق الشعب الأفغاني آمالا عريضة على حكومة الوحدة الوطنية بخصوص حل المشاكل الاقتصادية هذه.

الإدارة الحسنة

لقد أضر الفساد الإداري بمصالح أفغانستان في كل المجالات. المساعدات الدولية التي تمت في السنوات الماضية أكلها وصرفها مسؤولون حكوميون من الداخل وداعمون أجانب من الخارج. هذه المبالغ المالية تم صرفها دون وجود أي برنامج محدد لضروريات البلد، وحسب رغبة الأجانب أنفسهم، وفي مجالات مختلفة تم تشكيل مجموعات سرقة ومافيا. إن إيجاد تشكلات موازية بواسطة الأجانب، ضعّف شأن الحكومة المركزية وجعلها غير قادرة على إحداث كفاءات عملية في إطارها الرسمي.

والآن ينتظر الشعب الأفغاني، إن كان د. أشرف غني أحمدزاي يستطيع أن يرفع خطوات جريئة وقوية نحو حكومة جيدة وإدارة حسنة، رغم ما يواجهه من تحديات كثيرة، أم لا؟ وهل يستطيع أن يقضي على مجموعات "مافيا" التي تتغذى من دماء الشعب، وهل يمكنه تنفيذ القانون وإعطاء الأمور الإدارية لأهلها؟

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com

رقم الهاتف: (+93) 784089590